Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تاريخ الإعلام المرئي الفرنسي ومراحل تطوره

History and stages of development of the French Visual media

أمال فشار
Amel Fechar
elamira.amel@gmail.com
جامعة الجزائر3
University Of Algiers 3

تاريخ الاستلام : 2018-07-21
تاريخ القبول : 2018-09-29

ملخص :

يعتبر الإعلام المرئي الأوربي رائدا في مجال الإعلام التلفزيوني العالمي وصاحب صيت ومكانة عريقة من خلال تجاربة المتنوعة والبارزة على الساحة الإعلامية. ونجد على رأس هذه التجارب الأوربية التجربة الفرنسية في مجال الإعلام المرئي، التي تعتبر نموذج فريد أثبت نجاحه وتألق في بلاده أوربا. وحتى في العالم. رغم ما شهدت فرنسا من تغيرات سياسية واجتماعية كبرى.

ونظرا للأهمية البالغة والدور الكبير والأساسي و المهم الذي بات يلعبه الإعلام المرئي الفرنسي على ساحة الإعلامية سواء الأوربية أو العالمية، سنقدم نظرة تاريخية للبدايات الأولى للإعلام الفرنسي المرئي ولنشأته وتطور، ومواكبته للتطورات الحاصلة في مجال الإعلام الدولي. وكيف أثرت مواكبته للثورة الرقمية والتكنولوجيا على تطوره، وعلى استحداث كل مستجداتها وتقنياتها الحديثة ليحقق ماحققه اليوم ويحتل المركز الذي هو فيه اليوم، والذي اصبح ينافس عليه.

كلمات مفتاحية: الإعلام المرئي الفرنسي، البث الفضائي الفرنسي، استقبال الجزائر للبث الفضائي الفرنسي، الفضائيا الفرنسية بالعربية.

Abstract:

The European visual media is considered as a leader in the world in this field and the owner of a good reputation thanks to its varied and prominent experiences, on the head of which the French one which is a unique experience that proved successful and sparkling in Europe despite France's major political and social changes.

Regarding the importance and the main role of the visual French media in Europe specially and the rest of the world, we will try to present a summary of the emergence and the development of the French visual media and its following of the world media development specially the digital and technological revolution and the different uses the new and modern technics to realize its achievements today and to occupy this position that has become a rival to it.

Key words: French visual media, French satellite broadcasts, Algerian reception of French satellite broadcasting, French Arabic channels.

مقدمة:

إن التطور الهائل في وسائل الإعلام، وخصوصا المرئية، وضع القنوات التلفزيونية في مقدمة المصادر التي يتلقى منها المواطن معلوماته؛ على جميع الأصعدة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية وحتى الفكرية والدينية. إذ لم تعد مهمة التلفزيون تقتصر على التسلية وبث البرامج الترفيهية والمسلسلات. بل أضحى صانعا أساسيا للأخبار، وصرحا مفتوحا لطرح ومعالج أهم الأحداث والقضايا التي تدور في العالم؛ وكذا طرفا أساسيا في تحديد توجهات الرأي العام.

ويعتبر الإعلام المرئي الأوربي رائدا في مجال الإعلام التلفزيوني العالمي وصاحب صيت ومكانة عريقة من خلال تجاربه المتنوعة والبارزة على الساحة الإعلامية. ونجد على رأس هذه التجارب الأوربية التجربة الفرنسية في مجال الإعلام المرئي، التي تعتبر نموذج فريد أثبت نجاحه وتألق في بلاده، أوربا. رغم ما شهدت فرنسا من تغيرات سياسية واجتماعية كبرى.

ونجد أن تاريخ البث التلفزيوني الفرنسي تطور مع تطور السياسة الفرنسية خلال نصف القرن الماضي، ويمكن تقسيمه إلى أربعة مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى من 1960 إلى 1967: عرف فيها التلفزيون بتلفزيون الدولة، إذ مارست السلطة في البلاد رقابة شديدة على البث التلفزيوني، واحتكرته لحسابها.

المرحلة الثانية خلال 1968: سمح بتمرير الإعلانات على التلفزيون ليصبح بذلك التلفزيون الحكومي ذي الطابع التجاري.

المرحلة الثالثة عام 1982: فيه ألغي الاحتكار الحكومي على البث التلفزيوني.

المرحلة الأخيرة بدأت من 1986: إذ أنه خلال هذه السنة تم فتح الباب لدخول سوق البث أمام مشاركين من القطاع الخاص. ليصبح لغاية اليوم نظام مزدوج من البث الحكومي والخاص.

ومن خلال هذا كله تأتي أهمية هذا المقال الذي يلقي الضوء على نشأة الإعلام المرئي الفرنسي وتاريخ تطوره، ومواكبته لكل المستجدات في مجال البث التلفزيوني؛ وتأثره بالتطور التكنولوجي الحاصل، وحتى منافسته للغير.

1- التلفزيون الفرنسي... النشأة ومراحل التطور.

1-1- نبذة تاريخية:

بدأ البث التلفزيون في فرنسا عام 1935م من برج إيفل، و أول نشرة اخبار أذيعت من التلفزيون الفرنسي كان**j** سنة 1949م[1]. وتوافق تاريخ البث التلفزيوني الفرنسي مع تطور السياسة الفرنسية خلال نصف القرن الماضي، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة فترات رئيسية، ففي الستينات المعروفة بعقد تلفزيون الدولة، مارس الجهاز السياسي بالبلاد رقابة شديدة على البث ومع ذلك دخل البث في فرنسا عام 1968 عصر التلفزيون الحكومي ذي الطابع التجاري عندما

سمح بظهور الإعلانات في شاشة التلفزيون، و في عام 1982م ألغي الاحتكار الحكومي على البث التلفزيوني، و في عام 1986م سمح للمشاركين من القطاع الخاص بدخول سوق البث[2].

تلفزيون فرنسا هو مجموعة قنوات عمومية فرنسية تنتمي بنسبة 100**%** إلى الدولة الفرنسية، يقع مقرها في باريس، تأسست في 7 سبتمبر 1992م من طرف **هيرفي بورجيو** تضم (فرنسا1، فرنسا2، فرنسا3، فرنسا4 و هي ملك لتلفزيون فرنسا بنسبة 89 **%**، فرنسا 5 ملك لتلفزيون فرنسا بنسبة 11 **%**، أرتي فرنسا، فرنسا آو).

إن وسائل الإعلام الفرنسية بدأت تعرف في السنوات الأخيرة عددا من الانحرافات بحيث أصبح يطغى عليها التركيز على المذهل، و تعويضه في اليوم الموالي بما هو أكثر ذهولا و إثارة، و ذلك طابع تتقاسمه كل القنوات التلفزيونية الفرنسية، إن منح القنوات التلفزيونية الفرنسية استقلالية عن السلطة السياسية تأخر كثيرا مقارنة بالحرية التي ميزت الصحافة المكتوبة، ولم يبرز إلاّ مع مجيء الاشتراكيين إلى الحكم و صعود الرئيس "**فرانسوا ميتران**" سنة 1981م الذي أصدر قانون 1982، منح من خلاله هامشا كبيرا من الحرية، و أحدث فصلا واضحا بين القنوات و السلطة، و تميزت مرحلة حكم اليمين بالتشدد و المراقبة الشديدة للقنوات التلفزيونية، و بالأخص في عهد الرئيس **جيسكار ديستان**، و حسب **بورج** أن الرئيس السابق **ساركوزي** لم يضمن استقلالية وسائل الإعلام في فرنسا لمّا تدخل شخصيا لتعيين مدراء بعض القنوات التلفزيونية، بينما يؤكد قانون 1982م الذي صدر في عهد **ميتران** بأن مدراء القنوات التلفزيونية يتم تعيينهم من قبل المجلس الأعلى للسمعي البصري، بينما لا يعين رئيس الجمهورية سوى رئيس المجلس[3].

كان روح الخدمة العامة و المنطق الإداري يسطران على البث منذ ظهور التلفزيون و حتى بداية السبعينات، وفي ظل الرقابة الصارمة لوزير الإعلام، ثم وزير الثقافة وأحيانا والاتصالات، كانت

عمليات البث تدار بواسطة هيئة واحدة هي، مكتب الإذاعة و التلفزيون الفرنسي (**ORTF**)* ، الذي كان يمول بالكامل من رسوم الترخيص حتى سنة 1968م، و يتمتع باحتكار إشارات البث و البرامج والإنتاج، و كان للعاملين في المكتب مكانة معادلة لمكانة الموظفين العموميين، و لم تكن هناك ثقة في أساليب الإدارة بالشركات الخاصة[4].

وخلال هذه الفترة كان البث موجها بدرجة كبيرة، و كان ينظر للتلفزيون كأداة لدعم الثقافة و التعليم، ولم يكن يلبي أذواق الغالبية، و نتيجة لذلك كان هناك القليل من البحوث على جمهور المشاهدين، ولم تكن هناك مساءلة، و استخدمت الحكومة التلفزيون كثيرا لتبرير سياساتها، و تدخلت لتحديد محتوى الأخبار، و من وجهة نظر الحكومة سارت الرقابة السياسية و الطموح الثقافي جنبا إلى جنب، و عبر الرئيس **"جورج بومبيدو"** عن ذلك في عام 1970 عندما قال إن التلفزيون كان "صوت فرنسا" في الداخل و الخارج، و هو ما يعني أن التلفزيون كان عليه أن يمثل كلا من وجهات نظر الحكومة الشرعية، و الموارد الثقافية للأمة الفرنسية.

وحدث تغيير رئيسي في نظام البث في عام 1974، عقب انتخاب الرئيس **"فاليرى جيسكار ديستان"**، و اتخذت الحكومة الجديدة قرارا بتقسيم مكتب الإذاعة و التلفزيون الفرنسي إلى سبع شركات عامة[5]:

- ثلاث شركات تلفزيونية: "إف آر3"، " أنتين2"، "تي إف1".
- شركة إذاعة واحدة "راديو فرانس".
- تيلي ديفيسيون دي فرانس: الشركة المسؤولة عن إدارة العملية الفنية للبث.
- الجمعية الفرنسية للإنتاج: شركة إنتاج مسؤولة عن تزويد شركات البث ببرامج مرتفعة التكلفة.
- المعهد القومي للصوتيات و المرئيات: الذي عهد إليه بالحفاظ على سجلات برامج محطات البث العامة، و التدريب المتخصص للعاملين في محطات البث العامة، و إجراء بحوث في مجل تقنيات البث الجديدة.[6]

واستهدف هذا الإصلاح تحقيق قدر أكبر من التنوع و الجودة للبرامج و استقلالا سياسيا، بإدخال المنافسة بين القائمين على البث، و كان الهدف المقصود أن تخصيص الوظائف سيقلل النفقات، بينما لم يفتح إصلاح 1974 الطريق أمام المنافسة على إيرادات الإعلان و على الجمهور بين محطات البحث، كما أنه لم يزد استقلاليتها السياسية، حافظت الحكومة على حقها في تعيين مسؤولي محطات البث العامة، و على تحديد خطوط العمل لمحطات البث الخاصة، و مع تطور تكنولوجيا المعلومات و مشروع القمر الصناعي للبث المباشر مع ألمانيا كواحدة من أولى المحاولات لمواجهة الهيمنة الأمريكية و اليابانية، أدخلت رئاسة **"جيسكار ديستان فرنسا"** عصر تقنيات الاتصال الحديثة.

وفي عام 1982 ألغى قانون وسائل الاتصال المسموعة و المرئية احتكار الدولة للبث[7]. و في محاولة لإقامة عازل بين الحكومة و محطات البث العامة أنشأ القانون هيئة تنظيمية مستقلة للبث، هي الهيئة العليا للبث المسموع و المرئي، و التي كانت مسؤولة عن تعيين رؤساء محطات البث العامة. و في عام 1984 منح ترخيص لقناة "كنال +" كقناة تلفزيونية للمشتركين، و كأول محطة خاصة في تاريخ البث الفرنسي. و في عام 1986 و قبل أسابيع قليلة من الانتخابات العامة منحت الحكومة ترخيصا لقانتين تلفزيونيتين خاصتين أخريين، و دفع تغيير الحكومة في مارس 1986 عملية تحرير قطاع البث الفرنسي خطوة أخرى إلى الأمام. و أنشأ قانون حرية الإعلام لعام 1986 إطارا تنظيميا عاما لنظام مزدوج للبث، تتعايش فيه محطات البث الخاصة مع المحطات العامة. و جرى توسيع مسؤوليات الهيئة المنظمة للبث التي أطلق عليها في البداية "اللجنة الوطنية لوسائل الاتصال و الحريات"، ثم أعيد تسميتها في عام 1989 لتصبح "المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني"[8]، وفي عام 1987 تمت خصخصة قناة "تي إف 1". و مع تحرير قطاع الإنتاج و البث، تحول جهاز البث الإذاعي و التلفزيوني إلى قطاع يضم أربعة أسواق متمايزة، هي[9]:

- **سوق البرامج:** حيث يشتري القائمون على البث البرامج من شركات الإنتاج.
- **سوق الإعلانات التجارية:** و فيه يشتري المعلنون أوقات بث من محطات البث.
- **سوق التوصيل:** و فيه تشتري محطات البث سعات للبث (من كابل أو أقمار صناعية أو البث الحر عبرا لأثير) من شركات البنية الأساسية.
- **سوق الخدمات التلفزيون:** و فيه يشتري المشاهدون خدمات البرامج من محطات البث في صورة اشتراكات.

1-2- هيكلة التلفزيون الفرنسي:

وفيما يخص هيكلة قطاع التلفزيون فقد أنشئت محطة التلفزيون الفرنسية العامة، "فرانس تلفزيون" بمقتضى قانون حرية

الإعلام 2000. و هي تقدم ثلاث قنوات تلفزيونية قومية – فرانس 2، فرانس 3 و فرانس5- و كذلك فإن راديو فرانس أوترمير" إر إف أو" (**RFO**) جزء من فرانس تلفزيون"، ويعمل كمحطة تلفزيون عامة، و محطات إذاعية في الإدارات الفرنسية خارج فرنسا. و العديد من القنوات المتخصصة التي تبث عن طريق الكابل أو القمر الاصطناعي. و قناة "فرانس2"، التي أنشئت في عام 1964 تحت مسمي "أنتين2" هي قناة ذات اهتمامات عامة، و تقدم مجموعة متنوعة من البرامج، من بينها نشرات الأخبار اليومية و الأفلام، و الشؤون التجارية و الرياضية، الترفيه و برامج حوارية، إنها القناة العامة التي تتنافس بشدة مع قناة "تي إف 1" التجارية[10].

وأنشئت قناة "فرانس3" في عام 1969 باسم "إف إر3" و تركز على كلٍ من القضايا القومية والإقليمية. وتبث خلال اليوم نشرات أخبار إقليمية، و محلية تنتجها 13 إدارة إقليمية و 37 مكتبا محليا. و هناك تنسيق و تعاون بين قناتي "فرانس2" و "فرانس3" في بعض البرامج المطلوبة مثل بطولة **"رولان جاروس"** للتنس و بعض مراحل سباق فرنسا للدراجات "تور دي فرانس" أو الألعاب الاولمبية. مثل هذه الأحداث يمكن بثها كاملة باستخدام كلتا القناتين[11].

وتأسست "فرانس 5" في ديسمبر عام 1994 باسم (القناة الخامسة" "لا سانكييم" و أعيد تسميتنا "فرانس 5" في عام 2002. و هي قناة تعليمية مكرسة للتعليم، " و التدريب و التوظيف، و تبث برامج تعليمية و تثقيفية وأفلام تسجيلية. و تشترك في التردد مع قناة "أه إر تي إي"، و تبث برامجها من الساعة السادسة صباحا حتى السابعة مساء، و تهدف قناة "فرانس 5" إلى اجتذاب الطلاب و الشباب بصفة خاصة.

تخدم المناطق الحضرية حول العاصمة الفرنسية تسع قنوات أرضية قومية، و عشر محطات تلفزيونية أرضية محلية، و نحو 200 قناة للمشتركين، و قناة قضائية (بينها 100 قناة لا تبث برامجها باللغة الفرنسية، تبث من دول أوروبية و أجنبية)[12]، و هناك ثلاث قنوات تديرها شركات خاصة، هي[13]:

- **قناة "تي إ ف 1":** وهي قناة ذات اهتمامات عامة و موجهة نحو الأسرة. تم انضمامها للقطاع الخاص في أفريل 1987 .

قناة "إم 6": حصلت على الرخصة في فبراير 1987، تركز على مسلسلات التلفزيون و الموسيقى، وتستهدف أساسا المشاهدين تحت سن الخمسين.

- **قناة "كنال+":** و هي قناة مركزية تلتقط بمقابل أي بدفع رسوم وقد حصلت على الرخصة سنة 1982؛ وهي ذات قاعدة اشتراكات تضم نحو خمسة ملايين أسرة، تركز على الأفلام و الرياضة. والتي تحولت فيما بعد إلى باقة "كنال+" التي تضم العديد من القنوات التابعة لها.

وغيرها من القنوات الأخرى التي جمعت في شكل باقة مثل باقة "**TPS**" التي انصهرت في ما بعد مع باقة "**CANAL SATELLITE**"

ويشهد قطاع التلفزيون تغيرا ملحوظا، حيث توقف بعض اللاعبين الكبار أو قلصوا نشاطهم التلفزيوني، و طور آخرون أنشطتهم في هذا الميدان. و في عام 1997 كانت هناك ثلاث شركات تسيطر على قطاع البث التلفزيوني الخاص هي[14]:

- **بويجي:** المالك الرئيسي لقناة "تي إف1" و المالكة لنسبة 25% من المحطة الفضائية "تي بي اس" (**TPS**)، و المالكة لعدد من القنوات التي تبث للمشتركين عبر الكوابل.
- **سويز:** مالكة المحكمة "إم 6"، و تدير شبكة للكوابل و عددا من القنوات التي تبث للمشتركين عبر الكوابل، و حصة قدرها عشرة بالمائة من المحكمة الفضائية "تي بي إس".
- **فيفاندي:** المالكة لمجموعة "كمال+" و تدير شبكة من الكوابل و الأقمار الاصطناعية، و مورد لعشرات من القنوات التي تبث للمشتركين عبر الكوابل.

والملاحظ أن النشاط الرئيسي لهذه القنوات قبل دخول قطاع التلفزيون كان المرافق العامة. و من جانب الأسباب التي دفعت هذه الشركات للانتقال إلى القطاع السمعي و المرئي أنها رأت قدرا من التشابه بين إدارة المرافق العامة، و إدارة التلفزيون أو شبكات الكوابل[15].

وتخلت شركة "سويز" منذ عام 2003 عن معظم أنشطتها التلفزيونية، و باعت حصتها في محطة "إم 6" لمجموعة "آر تي إل"، (**RTL**) شركة البث الخاصة بيرتلمسان أما أنشطة البث للمشتركين (نوس **Noos**) من خلال الكوابل فقد استحوذت عليها في ماي 2004 محطة "يو بي سي (**UPC**)"، و هيفرع لشركة ليبرتي ميديا الأمريكية. ووضعت "فيفاندي" إستراتيجية جديدة فيما يتعلق بأنشطة الاتصالات الخاصة بها بعد تغيير رئيسها التنفيذي عام 2002، و اعادت تركيز مجموعة "كنال+" الأصل الرئيسي لديها على السوق الفرنسي، و تم بيع فروعها في إيطاليا و اسبانيا و بولندا و البلدان الاسكندنافية، و في عام 2004 اندمج فرع "فيفاندي" للإنتاج التلفزيوني و لإنتاج الأفلام مع "إن بي سي" (**NBC**) لتكوين شركة "أن بي سي يونيفرسال"[16].

وقد يتيح تطوير البث الرقمي لبعض اللاعبين الأصغر الناشطين في مجال البث للمشتركين أو البث الفضائي، مثل مجموعة "لاجاردير"، أو الوافدين الجدد مثل مجموعة "إن أر جي (NRJ) تطوير نشاطهم التلفزيوني[17].

1-3- الهيئات المنظمة لقطاع البث وهيكلة الإدارة:

يتولى تنظيم قطاع البث الفرنسي ثلاثة لاعبين رئيسيين، هم الحكومة المسؤولة عن وضع السياسات، و إعداد مسودات القوانين، و إصدار القرارات لتنفيذ هذه القوانين. والبرلمان الذي تتمثل مهمته في الموافقة على قوانين البث الإذاعي و التلفزيوني والرقابة على تمويل محطات البث العامة، وأخيرا المجلس الأعلى للبث الإذاعي والتلفزيوني المسؤول عن منح التراخيص لمحطات البث الخاصة، و تعيين رؤساء محطات البث العامة، و الإشراف على البرامج في جميع محطات البث[18].

يدير التلفزيون الفرنسي مجلس إداري مهمته الرئيسية هي الموافقة على إستراتيجيات المحطة، و لكن من الناحية العلمية قلما ينخرط هذا المجلس في الإدارة اليومية، و يضم المجلس 14 عضوا يعملون لفترة مدتها خمس سنوات[19]:

- عضوين بالبرلمان- أحدهما تعينه الجمعية الوطنية، و واحد يعينه مجلس الشيوخ.
- خمس موظفين بالدولة من كبار الموظفين العموميين تعينهم الحكومة.
- خمس شخصيات مؤهلة يعينهم المجس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني، و جيب أن يكون أحدهم من المنظمات غير الحكومية، و واحد من الأقاليم الفرنسية وراء البحار، و آخر من صناعة التلفزيون أو السينما.
- عضوان ينتخبهما العاملون في التلفزيون الفرنسي.

وهناك مجالس مماثلة لشركات البث الأخرى، و الفرق الوحيد هو أنه لا يشترط وجود ممثل للمنظمات غير الحكومية في هذه المجالس[20].

وأنشئت ثلاثة مكاتب لتحقيق الشكاوى في التلفزيون الفرنسي عام 1998، مهمتها الرئيسية هي تلقي شكاوي المشاهدين و الرد عليها، و يتعامل إحداها مع المشكلات المرتبطة بالبرامج العامة لمجموعة قنوات التلفزيون الفرنسي، والمكتبان الآخران مسؤولان عن النشرات الإخبارية في قناتي فرانس2، وفرانس3. و يمكن نشر توصياتهما بموقع التلفزيون الفرنسي على الإنترنت. كما أنهما يستضيفان برنامجا أسبوعيا مدته 20 دقيقة كل سبت بعد اخبار الواحدة ظهرا في قناة فرانس 2، و برنامجا شهريا يوم الأحد في قناة فرانس 3. بالإضافة إلى ذلك تستضيف قناة فرانس 5 برنامجا أسبوعيا عنوانه "تأمل الصورة"، يحلل فيه صحفيون و خبراء إعلام، كيف تقدم وسائل الإعلام عموما الأخبار، و هذا البرنامج أصبح منتدى ممتازا لمناقشة أداء وسائل الإعلام، رغم أنه يميل للإفراد في تأكيد التحيزات الإيديولوجية و يقلل من القيود التنظيمية[21].

وفي عام 2000 أنشئت لجنة استشارية للبرمجة بمقتضى قانون أول أوت 2000، و تضم هذه اللجنة 20 عضوا يتم اختيارهم عشوائيا من بين جميع مشاهدي التلفزيون، و مهمتها الأساسية هي تقديم توصيات بشأن برامج التلفزيون، و يجب أن تجتمع مرتين في العام[22].

بالنسبة للقناة التلفزيونية الخامسة الفرنسية فإنها تتيح المجال لقناة **ARTE** للبث في مجالها خاصة وأن للمحطة التلفزيونية آرتي أي مكانة خاصة جدا في جهاز البث العام الفرنسي، و قد أنشئت بناء على اتفاقية فرنسية ألمانية في 2 أكتوبر 1990 ، و لا تخضع هذه المحطة بالكامل لاختصاص المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني نظرا لوضعها ثنائي القومية لذلك ليست في حاجة لأن تمتثل للالتزامات العامة للبرامج المطبقة على سائر المحطات. و تعين الحكومتان الفرنسية و الألمانية معا رئيس المحطة. و تدير "آه إرتي إي" منظمة خدمة مركزية مقرها ستراسبورج و تمولها الحكومتان الفرنسية و الألمانية، و لها فرعان للبرامج (آه إرتي إي فرانس) و (كونسورتيوم) شكلته محطات البث العامة الألمانية، يمولان هذين الفرعين من رسوم التراخيص[23].

وتبث آه إرتي إي في فرنسا من خلال القناة الخامسة من الساعة السابعة مساء إلى الثالثة صباحا في بداياتها، و تملأ قناة "فرانس5" باقي الجدول، و هي تقدم محتوى ثقافيا عالي الجودة، مع برامج إخبارية و أمسيات متخصصة، و تذيع أفلاما تسجيلية، و برامج حوارية عن موضوع واحد، و صممت في البداية لتكون الخطوة الأولى نحو إنشاء قناة أوروبية، و على الرغم من اتفاقيات التعاون مع سبع قنوات عامة في أوروبا، فقد ظلت "آه إرتي إي" قناة فرنسية ألمانية تستقطب جمهورا متواضع العدد[24].

وخلال ثلاثة عقود الأخيرة خرجت شركتان من جهاز البث العام الفرنسي هما، الشركة الفرنسية لإنتاج و شركة "تيلي ديفيسيون دي فرانس" الشركة المسؤولة عن إدارة العملية الفنية للبث. و كانت الشركة الفرنسية للإنتاج ثمرة لتفكيك مكتب الإذاعة و التلفزيون الفرنسي في عام 1974، و أدارت معدات الإنتاج الكبير. إلا أنها عانت من خسائر متزايدة مع تزايد المنافسة في القطاع اعتبارا من منتصف

الثمانينات، و من ثم أعيدت هيكلتها عدة مرات. و خلافا للشركة الفرنسية للإنتاج، التي احتفظت بموظفين دائمين على قدر من الكفاءة العالية، كانت الشركات المنافسة أكثر مرونة، و كان المنافسون في الغالب شركات صغيرة تظهر لإنشاء مشروعات محددة، و تغلق مع انتهاء الإنتاج، ما أتاح لها نقل النفقات الاجتماعية للعاملين بها إلى نظام التأمين ضد البطالة الذي ترعاه الدولة. و في عام 2001 بيعت الشركة الفرنسية للإنتاج، التي ظلت متخصصة في إنتاج شؤون كبيرة مثل الألعاب الأولمبية لمجموعة خاصة، هي مجموعة "يورو ميدا تلفزيون جروب"، المرتبطة بمجموعة "بولوريه"[25].

وأنشئت شركة "تيلي ديفيسيون دي فرانس" عام 1975 كمؤسسة عامة مسؤولة عن تشغيل و صيانة شبكة البث، و في عام 1991 أصبحت فرعا لشركة "فرانس تيليكوم"، شركة الاتصالات الفرنسية، و في عام 2002 بيعت الشركة إلى كونسورتيون شركات خاصة تضم شركات فرنسية و بريطانية، و اعتبر بث الإشارات التلفزيونية خدمة عامة في فرنسا منذ مدة طويلة، و خضع لاحتكار الدولة حتى صدور قانون حرية الإعلام عام 1986، و الذي أتاح المنافسة، لكن لمحطات التلفزيون الخاصة فحسب[26].

واستطاعت شركة "تيلي ديفيسيون دي فرانس" الحفاظ على احتكار فعلي للبث، اعتمادا على شبكة محطات البث شديدة الكثافة التي تطورت بمرور الوقت لتضمن تغطية كاملة للأراضي الفرنسية، لكن هذا الوضع أدى إلى تكاليف باهظة لمحطات التلفزيون، خاصة المحطات العامة، و التي أفقت 162 مليون يورو على البث في عام 2003. و تماشيا مع قانون التزامات الخدمة العامة للاتصالات و فرانس تيليكوم 2003[27]، فإن سوق إشارات البث أصبح مفتوحا تماما أمام المنافسة، ما دفع بعض المحطات العامة إلى دراسة إمكانية التحول إلى شركات بث جديدة، و أفادت تقارير إلى أن راديو فرانس أبدى رغبته في التعاقد مع شركة "تاور كاست"، و هي فرع من مجموعة "إن آر جي" و منافس رئيسي لشركة "تيلي ديفيسيون ديفرانس"[28].

3- تمويل التلفزيون الفرنسي[29]:

لمحطات البث العامة مصدران رئيسيان للتمويل هما رسوم التراخيص و الإعلان. بالإضافة إلى ذلك فإنها تحصل أحيانا على دعم حكومي خاص أو هبات لتحقيق أهداف خاصة، فيمكنها مثلا أن تحصل على أموال من **وزارة الخارجية لنشر البرامج التلفزيونية الفرنسية في الخارج**، و يمكنها أيضا أن تحصل على مساعدات من الدولة للإسراع بعملية إعادة الهيكلة، و لدعم تطوير تقنيات جديدة أو كتعويض عن التكاليف و القيود المفروضة عليها، مثل الإعفاءات من رسوم الترخيص.

وعملية تمويل محطة البث العامة عملية طويلة و معقدة تبدأ في جويلية من كل عام، عندما تعد ميزانيات محطات البث العامة بمشاركة وزارة الاتصالات و وزارة المالية، و يجب على رئيس الوزراء الموافقة على الميزانية قبل إرسالها للبرلمان للتصديق عليها في نوفمبر. و لا يقرر البرلمان فقط مقدارا لمال، بما في ذلك إيرادات الإعلان التي يتوقع أن تحصل عليها المحطات، لكن يقدر أيضًا النفقات، و توزيعها على المرتبات أو الاستثمار أو غيرهما من الأنشطة؟ و نتيجة لذلك يكون لدى محطات البث العامة سيطرة قليلة على تمويلها و إنفاقها. و تعتمد على توقعات أو خيارات يضعها سياسيون، و التي قد يتبين أنها غير واقعية أو متعارضة مع اتجاهات السوق. و علاوة على ذلك فإن هذه العملية تقيد العاملين بها بإجبارهم على إنفاق الكثير من الوقت و الجهد في اجتماعات إدارية و أنشطة متنوعة لممارسة الضغوط بدلا من التركيز على استراتيجيات البرمجة.

ولتجنب أوجه الغموض المالية الناتجة عن هذه العملية، أدخل قانون أول أوت 2000 مبدأ العقود السنوية المتعددة بين الحكومة و محطات البث العامة، أو ما يشار إليها بعقود الأهداف و الوسائل، وبهذه العقود وضعت الحكومة برنامجا لتخصيص الاعتمادات المالية على مدى فترة تتراوح بين ثلاث و خمس سنوات بشرط أن تلزم المحطة نفسها بتحقيق أهداف معينة، من بينها الابتكار و التنوع في البرامج. هذه العقود هي محاولة لتوقع تطور نفقات محطات البث العامة و كذلك مواردها المحتملة، وضمان توفير التمويل الضروري. و بينما هذه العقود تمنح محطات البث العامة قدرا من وضوح الرؤية للانخراط في مشروعات متوسطة الأجل، فإنها لا تلغي التزام المحطات بالحصول على موافقة البرلمان على ميزانياتها سنويا.

4- شروط تنظيم البث الفرنسي:

توجد التزامات معينة لمحطات البث العامة و الخاصة و هي نفس الالتزامات. ونجدها مدرجة في الشروط المرجعية لمحطات الإذاعة و التلفزيون العامة[30].

فبالنسبة لمحطات التلفزيون التجارية الأرضية و القنوات المتاحة من خلال الكابل و الأقمار الصناعية، فإنها مذكورة في عقد الترخيص. و استخدام مصطلحين مختلفين في القواعد المتماثلة يبرز حقيقة أن التزامات محطات التلفزيون العامة مفروضة من قبل الحكومة، في حين أن الالتزامات المفروضة على محطات التلفزيون التجارية تنتج عن اتفاقات تعاقدية بينها و بين المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني[31].

تهدف الالتزامات المشتركة بين محطات الإذاعة و التلفزيون العامة و الخاصة إلى ضمان تعددية الآراء و تنوعها، و حماية المشاهدين الصغار، و تحديد نطاق المشاهدة. و في فرنسا، كما في العديد من الأقطار الأخرى، تعتبر حرية الإعلام أحد الشروط الأساسية للديمقراطية. إلا أنه من المعترف به أن بعض القيود على الإعلام ضرورية لدعم التماسك الاجتماعي، و العدالة وسائر القيم الأخرى مثل الكرامة الإنسانية، و أيضا حماية حقوق الملكية، و ثمة جانب جوهري آخر من هذه الالتزامات مصمم لحماية الهوية الفرنسية، و التنوع الثقافي، من خلال حصص البرامج و القيود، و نظام فريد لدعم إنتاج أفلام و أعمال مسموعة و مرئية باللغة الفرنسية، و من أبرز هذه الشروط المنظمة للبث[32]:

4-1- التعددية و نزاهة المعلومات:

يميز إطار العمل التنظيمي الفرنسي بين نوعين من التعددية: تعددية خارجية و تعددية داخلية، وترتبط الأولى بتنوع مشغلي القنوات، و التي تتحقق خلال عملية الترخيص، تحت مسؤولية المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني، و تستند على لوائح الملكية و تعدد الملكية. أما التعددية الداخلية فترتبط بتنوع البرامج المقدمة على كل قناة.

4-2- الدفاع عن التنوع الثقافي:

يعتبر الدفاع عن الثقافة الفرنسية و تشجيعها حجر الزاوية في القواعد المنظمة لقطاع البث الفرنسي، حيث نظرت الحكومات المتعاقبة من اليمين و اليسار على حد سواء، باستمرار للمنتجات الثقافية و الإعلامية كشيء مختلف عن أشكال المنتجات السلعية الأخرى لأنها تلخص جوانب من هوية البلاد، و نتيجة لذلك أصبحت فرانسا مدعومة من بعض الدول الأخرى مثل كندا، و دافعت عن الحق في دعم و تنمية حياة ثقافية محلية خلاقة وتعددية.

تجدر الإشارة إلى أنه أعيدت صياغة فكرة استثناء الثقافة بطريقة أكثر إيجابية ليصبح "التنوع الثقافي" في خطوة تكتيكية كبيرة بدأت عام 2000 ، وسبقها في عام 1989 تبني توجهات "تلفزيون بلا حدود" التي وضعها الاتحاد الأوروبي[33]، و التي أقرت بمبدأ الحصص و إن كان بصورة غامضة، وجرى التعبير عنه على المستوى القومي في التزامات البرامج و القيود و كذلك في الأحكام التي تشجع الإنتاج باللغة الفرنسية[34].

4-3- التزامات البرامج بنظام الحصص:

- يجب ان يكون نحو 60 **%** من الأفلام و المسلسلات التي تذيعها المحطات التلفزيونية منتجة أصلا في دول أوروبي، و 40 **%** في دول ناطقة بالفرنسية و التي تشمل دولا غير أوروبية، خاصة كندا.
- يجب على المحطات التلفزيونية أن تلتزم أيضا بنظام الحصص المستمد جزئيا من التجربة الكندية، و وضعت هذه الحصص لتشجيع المطربين الفرنسيين، و هو أيضا لمحاربة تقلص قوائم الأغاني الفرنسية ، و كمبدأ عام فإن 40 **%** من الأغاني التي تذاع يجب أن تكون باللغة الفرنسية أو بلغة إقليمية يتم التحدث بها في فرنسا (مثل لغة كوريسكا)[3635].

4-4- القيود على البرامج[37]:

في محاولة لحماية صناعة السينما من منافسة التلفزيون، فرض نوعان من القيود الزمنية على محطات التلفزيون، هما:

الأول: يعرف "بالتسلسل الزمني لوسائل الإعلام" و تجديد حد أدنى متفاوت من الفترات الزمنية الفاصلة بين عرض الفيلم في دور السينما، و توزيعه على وسائل الإعلام الأخرى. و هذا التسلسل الزمني وضعه في البداية القانون الفرنسي، و منذ 1997 و تماشيا مع توجهات "تلفزيون بلا حدود" المعدلة أصبح مبدأ التسلسل الزمني شرطا من الاتفاقات التعاقدية بين محطات التلفزيون و جمعيات صناعة السينما.

ثانيا: لا يسمح للمحطات أن تبث أكثر من 192 فيلما في العام، بحد أقصى 144 ساعة بث في أوقات ذروة المشاهدة، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن إذاعة الأفلام في أمسيات الأربعاء و الجمعة، و خلال أيام السب بالكامل و قبل الساعة الثامنة و النصف مساء في أيام الأحد، و تطبق أحكام خاصة على قناة "كنال+" و قنوات الأفلام المتاحة على المحطات التي تبث للمشتركين عبرا لكابل و القنوات الفضائية، و تمتثل جميع المحطات عادة لهذه القيود، و في الواقع فإنها تميل إلى إذاعة أفلام أقل من المسموح لها بإذاعته.

4-5- دعم إنتاج الأفلام الأوروبية و الفرنسية و الإنتاج التلفزيوني:

يتخذ دعم إنتاج الأفلام الفرنسية و الإنتاج التلفزيوني صورتين[38]:

أولا: يتعين على محطات البث المجانية باستثناء فرانس 5، و "كنال +" أن تخصص حصة من إجمالي إيرادات العام السابق كحد أدنى لإنتاج الأفلام الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك يجب تخصيص 75 **%** من هذه الاستثمارات لمنتجين مستقلين، و فيما يتعلق بالاستثمارات في الأعمال المسموعة و المرئية الأوروبية أو الناطقة بالفرنسية، هناك أيضا

حد أدنى لكل محطة وفقا لظروفها، وفي جميع الحالات يجب تخصيص ثلثي الاستثمارات في الأعمال المسموعة و المرئية لمنتجين مستقلين.

ثانيا: جميع قنوات التلفزيون، سواء الأرضية أو التي تبث من خلال الكابل أو الفضائية، جيب أن تساهم بحوالي 5 **%** من صافي إيرادات من العام السابق في صندوق دعم البرامج الذي يحصل كذلك على أموال من الضرائب على تذاكر دور عرض الأفلام، و من إيجارات الفيديو، ويخصص الصندوق منحا و أشكالا لدعم الأفلام الفرنسية، و منتجي الأعمال المسموعة و المرئية، و في الواقع يعمل الصندوق كآلية دعم مزدوج بين المعلنين و المنتجين، و كذلك بين المنتجين الأجانب و المنتجين الفرنسيين، فعلى سبيل المثال، كلما كان فيلم أمريكي ناجحا من حيث الإيرادات زادت أهمية الدعم للمنتجين الفرنسيين.

6-4-تمثيل التنوع الثقافي بالمجتمع الفرنسي[39]:

لم يصبح هذا الموضوع قضية مهمة إلا في أواخر التسعينات كجزء من جدول الأعمال السياسي العام المختص باندماج القادمين من بلدان أجنبية في فرنسا. و بينما يسلم العديد من المشاهدين ومراقبي وسائل الإعلام بأن التعبير عن تنوع المجتمع الفرنسي في التلفزيون ضعيف للغاية، إلا أن تطبيق التنظيم في هذا المجال، في شكل حصص مثلا صعب، إن لم يكن مستحيلا.

وفي فبراير 2001 أضيف التزام جديدة للشروط المرجعية لكل من فرانس 2 و فرانس 3، و بموجبه يتعين على محطتي الخدمة العامة "تشجيع الثقافات المختلفة المكونة للمجتمع الفرنسي دون أي تمييز، و في العام نفسه، أدخل المجلس الأعلى للبث الإذاعي التلفزيوني تغييرًا في عقود الترخيص الخاصة بمحطات "تي إف 1" و إم6" و "كنال+" لضمان أن تعكس برامج المحطات الخاصة "تنوع الأصول والثقافات داخل الجماعة القومية".

وبالإضافة إلى التزاماته العامة و المجردة إلى حد ما، طبق التلفزيون الفرنسي، اعتبارا من جانبي 2004 خطة عمل تشمل إجراءات لزيادة تمثيل الأجانب الذين يعيشون في فرنسا بدلا من القادمين من بلدان أجنبية في البرامج و المناقشات، و خصصت قناة "فرانس 3"، منذ عام 2001، أسبوعا خاصا لتشجيع الاندماج و محاربة التمييز، ركز خلالها جدول برامج المحطات العامة على الأجانب الذين يعيشون في فرنسا، و الفرنسيين الذين ينحدرون من المهاجرين، كما أرسلت إدارة التلفزيون الفرنسي خطابا لمنتجي البرامج الأدبية و برامج الشؤون الجارية، لحثهم على أن يأخذوا في الاعتبار تمثيل الأجانب القاطنين في فرنسا.

وفي تقرير في 17 مارس 2005، قدم المجلس الأعلى للاندماج1، و هو لجنة أنشأتها السلطات لمراقبة قضايا الاندماج، و اقتراح إدخال تغييرات على السياسة لمحطات البث التوصيات التالية[40]:

- تقديم صورة أكثر واقعية و توازنا لتنوع المجتمع الفرنسي و تعدديته.
- عدم الإشارة إلى أصول الأفراد في الأخبار عندما لا يتعلق ذلك بالمعلومات.
- ضمان أن تمثل المكونات المختلفة للمجتمع الفرنسي بين هيئة العاملين بها.
- واقتراح أن تمثل المكونات المختلفة للمجتمع الفرنسي بين هيئة العاملين بها.

واقتراح المجلس إدراج هذه المبادئ في عقود تراخيص محطات المجلس الأعلى للبث الإذاعي والتلفزيوني، و أوصى بأن تراقب الأخيرة مدى احترام المحطات لهذه المبادئ.

7-4- حماية الشباب و القصر[41]:

كان تصوير العنف، و بشكل أكثر عمومية، كإذاعة برامج قد تكون مسيئة أو غير مرغوبة للشباب، قضية متكررة في قطاع التلفزيون الفرنسي، و لعلاج هذه المشكلة، طبق المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني منجها يمزج بين التدخل الإداري و التنظيم الذاتي لمحطات البث، و طبقا للمجلس الأعلى للبث فإن هدف هذه السياسة ليس علاج برامج التلفزيون عن طريق حظر أي تصوير للعنف أو الإباحية، ولكن من خلال زيادة وعي المحطات و أولياء الأمور حول الآثار السلبية المحتملة لبعض البرامج.

لذلك وضع المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني، بالتعاون مع المحطات، إطار عمل لتصنيف البرامج، و الذي نفذ للمرة الأولى في عام 1996، و جرى تعديله في نوفمبر 2002، وتألف هذا الإطار للتصنيف من خمس فئات للبرامج حسب آثارها الضارة المحتملة على صغار المشاهدين.

ويتوقف تنفيذ هذا النظام إلى حد كبير على الانضباط الذاتي و المسؤولية الاجتماعية عن تحديد ما إذا كان برنامج معين مناسبا للصغار من المشاهدين، و إذا كان الأمر كذلك، أن يعرف البرنامج بالأيقونة المناسبة و وضعها على جدول البرامج لتذاع في الوقت المناسب، و يترك للآباء مسؤولية الرقابة على سلوك الأطفال و تحديد أي البرامج

مسموع لهم بمشاهدتها، و من الناحية المثالية، فإن تعريف البرامج بالأيقونات سوف يفيد في بدء المناقشات بين الآباء و الأطفال حول طبيعة و تأثيرات التلفزيون.

5-ا لبث الفضائي الفرنسي.

في 10 جويلية 1962 اطلق القمرة الصناعي تلستار الذي أتاح الإرسال التلفزيوني الفضائي لفرنسا، و في 23 جويلية 1962 ظهرت أول صورة مرسلة عبر القمر الصناعي فوق شاشات المراقبة في المحطة الأرضية بإقليم بريطانيا على الساحل المغربي لفرنسا، و كان ذلك في الساعة 00:49، ثم إعادة هذه الصورة بعد تسجيلها على شاشات التلفزيون الفرنسي في نشرة الواحدة ظهرا، حيث تمكنت الجماهير من مشاهدتها، وفي فيفري 1963 توقف القمر الصناعي تلستار 1 عن العمل بعد مرور أربعة أشهر من استخدامه، بسب خلل أصاب أحد أجهزة التحكم الإلكترونية فيه[42].

5-1- تطبيق التقنيات الجديدة:

كان تطبيق الاتصال الجديدة علمية صعبة في فرنسا، على عكس بعض البلدان الأوروبية الأخرى، و رغم الخطة الطموحة التي بدأت عام 1982 لم تشترك في خدمات التلفزيون التي تقدم للمشتركين بالكابل سوى 16 بالمائة فقط من الأسر الفرنسية، و لم يتطور استقبال إرسال الأقمار الصناعية إلا بعد حين، حيث يؤدي أداء أفضل من الخدمات التلفزيونية التي تقدم من خلال الكابل، و في أفريل 2005 بدأت فرنسا تنفيذ المرحلة الأولى من التلفزيون الأرضي القمري، وظل التلفزيون الرقمي الذي دعمته الحكومة و المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني بشدة مشروعا يكتنفه الغموض على المدى الطويل بسبب الافتقار لخطة عمل واضحة و المنافسة المتزايدة من خدمات الإنترنت السريع كوسيط تلفزيوني[43].

5-2 -السياسة الإعلامية الفرنسية على مدى ثلاثة عقود ماضية[44]:

من الضروري إجراء تقييم موجز للسياسات العامة الفرنسية بشأن وسائل الإعلام الجديدة (الخدمات التلفزيونية من خلال الكابل أو الفضائية)، قبل تناول التحديثات التي تواجهها محطات التلفزيون والتي طرحتها التقنيات و الخدمات الجديدة، حيث واجهت هذه السياسات مشكلات مختلفة، و في النهاية لم تؤت النتائج المتوقعة منها، و عموما فشلت السياسة الإعلامية الجديدة لفرنسا على مدى ثلاثة عقود السابقة من عدة نواح، فمعظم الأهداف التي وضعت في الثمانينات، مثل دعم صناعة محلية للتقنية المتقدمة، و تطوير صناعة برامج قوية، و تشجيع الاستخدامات الابتكارية و الثقافية خلال الشبكات التفاعلية على مستوى التجمعات لم تحقق بصورة كاملة، وبدلا من ذلك سيطرت مصالح أجنبية، بشكل متزايد على شبكات البث عن طريق الكابل. تعاني صناعة الأقمار الصناعية من منافسة باهظة التكاليف بين نظامين، و معظم قنوات التلفزيون الفرنسية التي تقدم خدماتها من خلال الكابل أو من خلال البث الفضائي ليست مربحة نظرا لعدم كفاية قاعدة المشتركين، ويمكن أن نضيف إلى هذا المشهد المؤلم انهيار مجموعة "فيفاندي"، التي تطور في إستراتيجية دولية انتهت بكارثة مالية هائلة.

5-2-1- سياسة البث من خلال الشبكات:

بدأت الحكومة في نوفمبر 1982 خطة طموحة "لشبكات الكابل" بتوجيه من شركة "**فرانس تيليكوم"***، ثم من الإدارة العامة بعد أن فرضت خلال الستينات، و السبعينات سياسة تقييدية حدت من استخدام البث من خلال الكابل لصالح قنوات البث المجاني المفتوح، و في ذلك الوقت كان هدف الخطة هو توصيل خدمات البث عن طريق الكابل لستة ملايين أسرة بحلول عام 1992، و تشجيع أكثر النظم ابتكارا، الذي يعتمد على شبكة الألياف البصرية و تصميم ذي اتجاهين. و في عام 1986 سمح لمحطات البث الخاصة من خلال الكابل بدخول السوق. بالإضافة إلى فرانس تيليكوم ظهرت ثلاث شركات رئيسية لتقديم خدمات تلفزيونية من خلال الكابل، و جميعها فروع شركات مرافق عامة. شركة" ليونيز للاتصالات "سويس" و "كوميديف" و الشركة العامة لاتصالات الفيديو (الشركة العامة للمياه التي أصبحت فيما بعد مجموعة "فيفاندي"). و هذه الشركات دعمت جاذبية و انتشار الخدمات التلفزيونية من خلال الكابل بإنشاء قنوات متخصصة جديدة[45].

وبينما تم توصيل هذه الخدمة إلى 8,8 مليون أسرة بنهاية 2003، فإن 3,6 مليون أسرة فقط هي التي اشتركت بالفعل في أنظمة الكابل، و الفجوة بين هذين الرقمين تعني أن كثيرا من الأسر التي يمكنها من الناحية الفنية الحصول على خدمة الكابل، اختارت ألا تشترك. و يمكن تفسير ذلك بعدة عوامل، منها[46]:

- القنوات المقدمة من خلال الكابل لا تلاءم الطلب.
- الأسعار مرتفعة أكثر مما ينبغي.
- شبكات الكابل لم تمتد في المدن المناسبة.
- أن البث من خلال الكابل يواجه منافسة من الفضائيات و ربما من أجهزة اتصال أخرى مثل الهواتف الخلوية، و أقراص الفيديو الرقمية و خدمات الإنترنت.

واستهدفت خطة البث من خلال الكابل دعم لاعبين على المستوى القومي قادرين على منافسة محطات البث من خلال الكابل في الخارج ، ومع ذلك فالنتيجة هي أن سوق الخدمات التلفزيونية من خلال الكابل اخترقته على نحو متزايد شركات أجنبية. ففي جويلية 2004 اشتركت شركة "يو بي سي" الأمريكية شركة "نوس" لتقديم الخدمات التلفزيونية من خلال الكابل، و في ديسمبر 2004 توصر صندوق "سينفن" الاستثماري الفرنسي و شركة الكابلات الهولندية البلجيكية "التياس" إلى اتفاق مع شركة الاتصالات الفرنسية "فرانس تيليكوم" و مجموعة "كنال+" للاستحواذ على شركتي تقديم الخدمات التلفزيونية من خلال الكابل التابعتين لهما[47].

5-2-2- سياسة البث الفضائي[48]:

قامت فرنسا في الثمانينات بمحاولة لم يحالفها الحظ فيها لبدء استقبال البث الفضائي مباشرة مع مشروع تيلي ديفيسيون دي فرانس 1، الذي كانت تديره شركة تيلي ديفيسيون دي فرانس الشركة العامة المسؤولة عن إشارات البث التلفزيوني، و فشل هذا المشروع لعدة أسباب. فقد استخدم تقنية مكلفة و غير موثوق بها، و لم يوفر سعة كافية للقنوات، و سرعات ما استبدلت تيلي ديفيسيون دي فرانس 1 بشركتين خاصتين: تي بي إس (TPS) التي أنشأت بالمشاركة بين قناتي "تي إف 1" و "إم 6"، و "فرانس تلفزيون" في البداية و الذي انسحب لاحقا، و "كنال ستالايت" (القناة الفضائية) التي أنشئت كشركة مشتركة بين "كنال+" و مجموعة "لاجاردير" و باستخدام الأقمار الصناعية و التسهيلات التي تديرها "أسترا" و "يوتلسات"، قدمت "تي بي إس" و "كنال سات" مجموعة من القنوات نفسها التي قدمتها أساسا الشركات التي تقدم خدمات تلفزيونية من خلال شبكات الكابل، و بينما كان متوقعا أن يصل إرسال القنوات الفضائية أساسا إلى المناطق الريفية، فإن الكثير من المشتركين يعيشون على ما يبدو في الضواحي.

5-3- مستقبل البث بين التلفزيون الأرضي الرقمي و خدمات الإنترنت:

لقد تم وضع خطط مبدئية للتلفزيون الأرضي الرقمي في قانون أول أوت 2000. في هذا الوقت تقرر أن يلعب المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني دورا رئيسيا في تطوير هذه التقنية الجديدة، لكونه مسؤولا عن وضع الجدول الزمني لتشغيل التلفزيون الأرضي الرقمي و اختيار مشغلي المحطة.

وجرى تجميع خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي في ستة مجموعات رقمية مختلفة تدير كل منها شركة معينة تضم خدمات إرسال مجانية و كذلك الإرسال المدفوع، و جرى حجز إحدى هذه المجموعات لمحطات البث العامة.

وفي جويلية 2001 أعلن المجلس الأعلى عن مناقصة لمحطات التلفزيون الأرضي الرقمي القومية في موعد غايته 22 مارس 2002، و بعد سلسلة من الجلسات العامة لبحث الطلبات اختارا لمجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني في 23 أكتوبر 2002، ثماني محطات مختلفة لتقديم 23 قناة خاصة للتلفزيون الأرضي الرقمي. و بعد توقيع اتفاق مع المجلس الأعلى للبث، منحت هذه المحطات تراخيص لبدء تشغيل خدمة التلفزيون الأرضي الرقمي في 10 جوان 2003، و في اليوم نفسه خصص المجلس الأعلى للبث ترددات للتلفزيون الأرضي الرقمي لمحطات البث العامة، و مع ذلك ألغى مجلس الدولة (المحكمة الإدارية العليا الفرنسية)، في 20 أكتوبر 2004 تراخيص ممنوحة لمحطة "كنال+"، إحدى الشركات الثمانية التي وقع الاختيار عليها بناء على شكوى من محطة "تي إف 1"، حيث وجد أن الشركة تنتهك قوانين تعدد الملكية 78، و نتيجة لذلك طرح المجلس الأعلى للبث مناقصة جديدة للتراخيص الملغاة، و أعلنت نتائجها في 19 جويلية 2005، و بدأت خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي في 31 مارس2005 [49].

و بالإضافة إلى القنوات التلفزيونية الأرضية الموجودة (فرانس2، فرانس3، فرانس5، آه إر تي إث، إم 6، و تي إف 1) أدخلت سبع قنوات مجانية أخرى هي[50]:

- ديكرت 8 (مجموعة بولورية)*: و هي قناة عامة تبث برامج حية، ترفيهية، و أفلاما، و ثقافة، واكتشاف المواهب الجديدة.
- دوبلفي9 (إيدي تي في، فرع لمتروبول تلفزيون): و هي قناة موسيقية.
- تي إ مسي (مجموعة باتيه): و هي قناة عامة تبث بالفعل من خلال شبكات الكابل فضائيا، وتركز على الترفيه، و قضاء اوقات الفراغ و البرامج المحلية.
- إن تي إي (مجموعة آه بي): و هي قناة عامة ذات تركيز على برامج الترفيه العائلية والمسلسلات الدرامية.
- إن ا رجي12 (مجموعة إن إ رجي): و هي قناة عامة صغيرة تخاطب الأجيال المختلفة وتستهدف المشاهدين في الفئة العمرية من 11 إلى 49 عاما، بإذاعة لقطات فيديو موسيقية، و برامج الشؤون الجارية و الأفلام التسجيلية، و تبث برامج إذاعية مباشرة من الأستوديو، ألعابا رياضية، ومسلسلات تلفزيونية.

- إل سي بي (لاشين بارلمنتير) (السلسلة البرلمانية): البرلمان الفرنسي، مع القنوات الحالية التي تقدمها الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ.

- فرانس4 (التلفزيون الفرنسي): الهدف منها أن تكون نوعا من الاختيار لأفضل برامج التلفزيون الفرنسي مثل البرامج الحية و الأفلام و المسلسلات و الموسيقى.

وكان المخطط في المرحلة الأولى أن تصل خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي إلى 85 % من نحو 35 % من السكان، و عندما اكتمل تنفيذها كان المتوقع أن تصل ما بين 80 و 85 % من إجمالي عدد المشاهدين مع ذلك فإن مستقبل خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي في فرنسا يكتنفه الغموض لعدة أسباب[51]:

أولا: إن سياسات التلفزيون الأرضي الرقمي لا تزال معقدة، حيث عارضت "تي إف 1" التجارية خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي لعدة أشهر، رغم أن جزء من المشروع الرقمي، و المبرر الرسمي الذي قدمته كان يتعلق بالتقنية، و زعمت "تي إف 1" أن الجيل الثاني من برامج تشغيل ملفات الفيديو "إم بي إي جي2" الذي طبق على خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي الفرنسية على وشك أن يصبح متقادما، و أنه يجب استخدام الجيل الرابع الأكثر مرونة و الأقوى"، إم بي إي جي4"، و غيرت "تي إف 1" موقفها بعد أن أصدر رئيس الوزراء في 23 ديسمبر 2004 قرارا بتطبيق هذا الجيل الرابع على خدمات التلفزيون الأرضي الرقمي المدفوعة، و مع ذلك فإن "تي إف 1" لا ترحب بالوافدين الجدد لسوق التلفزيون، و تخشى من التأثير السلبي على الإيرادات التي سيحدثها المنافسون الجدد، و بعض القضايا المتعلقة مثل احتمال إنشاء هيكل تعاوني لتسويق اشتراكات الخدمات المدفوعة أو تغطية نسبة عشرين بالمائة المتبقية من السكان قد تولد صراعات و معوقات تطوير التلفزيون الأرضي الرقمي.

ثانيا: غموض كيفية تعويض القنوات الجديدة استثمارها في البرامج، و أنشطة الترويج، و كذلك تكاليف تحديث أجهزة الإرسال حتى نستطيع نقل الإشارات الرقمية، و بينما اشترى آلاف المشاهدين أجهزة فك الشفرات اللازمة لاستقبال البرامج الرقمية المجانية، لا أحد يعرف هل سيكون هناك طلب كاف على الخدمات التلفزيونية المدفوعة، خاصة و أن العديد من هذه الخدمات متوفر بالفعل من خلال المحطات التي تبث من خلال الكابل و القنوات الفضائية، و من المحتمل أن تكون هاتان الوسيلتان استوعبتا معظم الطلب على الخدمات التلفزيونية المدفوعة.

5-4- خدمات التلفزيون من خلال الإنترنت السريع[52]:

قد يتبين أن خدمات الإنترنت السريع منافس قوي لسوق البث التلفزيوني، وبعد بداية بطيئة فإن عدد مستخدمي الإنترنت زادوا بدرجة كبيرة منذ 1998، و بنهاية عام 2004 فإن نحو 25 مليون فرنسي حصلوا على خدمات الإنترنت، هذا النمو يرتبط بالمنافسة الضارية بين مقدمي خدمات الإنترنت الذين خفضوا أسعار التوصيل، و تطوير شبكات الاتصال السريع بالإنترنت، و الذي سمح بتقديم خدمات إنترنت سريعة على خطوط الهاتف العادية، عامل آخر يدعم استخدام الإنترنت، فنحو ثلث مستخدمي الإنترنت الفرنسيين كانوا يستخدمون الإنترنت السريع في نهاية 2004.

وبدأ تسويق العديد من خدمات الإنترنت السريع في ديسمبر 2003، بعد مرحلة تجريبية، و البث التلفزيوني عبر الإنترنت قد يدمر تطور التلفزيون الأرضي الرقمي لأسباب عديدة، منها توفر قاعدة عريضة من المستهلكين بالفعل، و أنه لا يحتاج إلى استثمارات من جميع أنحاء العالم، و ليس فقط محطات التلفزيون الفرنسية، و يتلاءم جيدا مع الاتجاه المتنامي نحو الفردية للاستهلاك التلفزيوني.

وعلى الرغم من أن معظم القنوات التلفزيونية أصبحت متاحة من خلال الإنترنت، و حصلت على ترخيص من المجلس الأعلى للبث الإذاعي و التلفزيوني، فإنه تظل هناك حاجة لوضع إطار قانوني كامل للتلفزيون الإلكتروني، و كخطوة أولى وسع قانون الاتصالات الإلكترونية لعام 2004 مسؤولية المجلس الأعلى للبث لتشمل جميع خدمات البث التلفزيوني، بصرف النظر عن الوسيط و القضية الرئيسية هنا ليست العدد الكبير لمحطات التلفزيون التقليدية المتاحة بالفعل من خلال البث أرضا أو من خلال الكابل أو الأقمار الصناعية، لكنها مشكلة مئات خدمات الفيديو الناشئة عن أفراد أو من خارج فرنسا، و لا أحد يعرف حقا كيف يمكن تنظيمها.

6- استقبال القنوات الفضائية الفرنسية في الجزائر:

لقد خطت تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية خطوات كبيرة في مجال الخدمات الإعلامية وذالك مع إطلاق نوع جديد من الأقمار وهي أقمار البث المباشر في منتصف الثمانينات من القرن العشرين. وهذا في عدد من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وفي بلدان أخرى كاليابان وأستراليا... وقد أثارت هذه الأقمار مشكلات عديدة سياسية ومالية وقانونية مثل تلك التي تتعلق بمدى سيادة الدول على أراضيها وبمدى حرية الاتصال والحفاظ على الذاتية الثقافية[53].

وفي الجزائر يمكن اليوم للأجهزة التلفزيونية العالية من استقبال برامج ذات نوعية معتبرة وينتظر أن يتقلص حجم الهوائيات المقعرة بكثير ذلك أنه من خصائص الأقمار الخاصة بالبث المباشر أنها

قوية وتستطيع أن تخدم منطقة كاملة من خلال إرسال قناة واحدة، ومن أمثلة الأقمار الصناعية الخاصة بالبث نجد القمر الصناعي الفرنسي **TDF1**وقمر لكسمبورغ **ASTRA** الذي يبث 16 قناة.[54]

وفي اتفاقية جنيف 1977 أولى التخطيط الدولي لنظم البث المباشر اهتماما بالغا بمشروع القمر الصناعي الفرنسي **TDF1**. وفي أفريل 1980 اهتم أيضا بالعملية الخاصة بالاستقبال المترلي ، وللعلم فان هذه العملية تحدد كما يلي: أن التقاط الهوائيات المقعرة للقنوات الفضائية تتم عندما تصبح البرامج جاهزة وترسل من مركز الإنتاج إلى محطات خاصة حيث ترسل بدورها هذه البرامج إلى القمر الصناعي وهذا الأخير يحتوي على هوائيتين إحداهما تستقبل والأخرى ترسل باتجاه الأرض إلى الهوائيات المقعرة وتحدث هذه العملية دون أية وساطة من أية محطة كانت ولذلك سمي "بالبث المباشر".

وهناك أربعة طرق للاستقبال: الاستقبال الفردي والاستقبال الجماعي و كذالك الشبكة المشتركة وشبكة التوزيع التلفزيوني ولا يوجد في الجزائر سوى النوعين الأولين وقد عرفا هذان النوعان من الاستقبال انتشارا كبيرا في مجتمعنا وهذا نتيجة للموقع الجغرافي الذي يميز الجزائر و القريب من أوروبا. فالجزائر مغطاة من قبل معظم الأقمار الصناعية الأوربية الخاصة بالبث المباشر خصوصا الفرنسية منها[55].

ويعتبر استقبال القنوات الفضائية الفرنسية في الجزائر ظاهرة مافتئت تتنامى وتأخذ أبعاد متعددة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العمرانية. و أصبحت هذه القنوات الفرنسية حاضرة بقوة في مختلف التفاعلات الاقتصادية والسياسية التي تحدث بالجزائر و هذا وسط انحسار للنشاط الإعلامي الجزائري بمختلف وسائله خاصة مع الاغتيالات التي مست العديد من الصحفيين و بقاء احتكار الدولة لقطاع السمعي البصري بما فيه التلفزيوني. ومع هذا الوضع الصعب الذي يعيشه المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة، إضافة إلى تأثيرات العولمة الإعلامية على الإنسان الجزائري والتي أدت انعكاساتها كما نعلم إلى ظهور تقسيم جديد عالمي للعمل وخاصة في مجال الإعلام السمعي البصري[56]. وبالتالي بروز اتصال جماهيري جديد يتم عبر الأقمار الصناعية فرض نفسه على الساحة الإعلامية العالمية بما فيها الجزائرية؛ وأدى إلى ظهور العديد من القنوات الفضائية الفرنسية بمختلف أنواعها في المشهد الإعلامي الجزائري. وأحدثت لدى الجزائريين تغييرات وتحولات في واقع تعاملهم مع هذا البث الفضائي المباشر سواء من حيث الاستقبال خاصة مع ظهور وانتشار عمليات القرصنة لهذه القنوات الفضائية الفرنسية أو من حيث المشاهدة عبر التحولات التي ما فتئت تتجلى في واقعها، خاصة من حيث العادات والاشباعات المحققة.

6-1- الاستقبال وبطاقات فك التشفير:

من المفروض أن استقبال معظم القنوات الفضائية الفرنسية يتم وفق مبدأ التلفزيون بمقابل أي بشراء بطاقات اشتراك مغناطيسية بواسطتها يتم فك تشفيرها. وسعي من أجل ذلك بالتلفزيون المشفر. و لقد برهن التلفزيون المشفر منذ نشأته على نجاحه في المجتمعات الغربية التي تشهد تطورا كبيرا في المستوى المعيشي لمختلف شرائحهم الاجتماعية التي أصبحت تعطي أهمية كبيرة للترفيه الذي تقدمه هذه القنوات التلفزيونية المشفرة وبالتالي عرفت رواجا في أوساطهم وخير دليل على ذلك نجاح قناة **CANAL+** الفرنسية التي تملك جمهورا كبيرا من المشاهدين المشتركين في فرنسا وفي مختلف بقاع العالم.

لقد كانت مشاهدة هذه القنوات الفضائية الفرنسية تعتبر بمثابة رمز للرفاهية لدى الأسر من ذوي الدخل المحدود في الجزائر؛ لكن لم يبقى استقبال هذا البث الفضائي محصورا فقط في الأوساط الاجتماعية الميسورة الحال وإنما توسع ليشمل كل الشرائح الاجتماعية من خلال الاستغناء عن شراء بطاقات فك التشفير الباهظة الثمن، جراء انتشار ظاهرة القرصنة لهذه القنوات الفضائية الفرنسية ليصبح لها جمهور واسع وكبير شجع المستثمرين في إنشاء ورشات لصناعة الهوائيات المقعرة و أجهزتها في الجزائر لخفض سعرها وجعله في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية[57] فعرف بذالك سوق استيراد و بيع أجهزة الاستقبال مع تنامي عمليات القرصنة للبث الفضائي رواجا كبيرا لدى الجزائريين وسط غياب للتنظيم والرقابة القانونية من قبل الدولة.

6-2- بطاقات فك التشفير والقرصنة

إن دخول شبكة الإنترنيت وانتشار المتعاملين بها في الجزائر قد زاد من توسع عمليات القرصنة للقنوات الفضائية الفرنسية فأصبحت خدمة يقوم بها البائعون للجمهور لاستقبال البث الفضائي وبالتالي صارت هذه القرصنة تجارة نراها في مقاهي الإنترنت وفي محلات كثيرة خاص بهذه العملية. وبعد ذالك تم اللجوء إلى غاية بداية سنة 2007 إلى أسلوب يسمى لدى عامة الجزائريين بـ(**FLASHAGE**) المبتكر من قبل العارفين بأسرار القرصنة و المتمثل أساسا في تحديد شفرات مختلف القنوات الفرنسية عبر الانترنيت و فك تشفيرها باستعمال جهاز يسمى (**FLASHAGE**) لكن بعد هذا التاريخ السالف الذكر لم يعد هذا الأسلوب صالحا للقرصنة نظرا للإجراءات التي اتخذها المسؤولون في هذه القنوات الفرنسية لمكافحة استخدامه

6-3- الهوائيات المقعرة وأجهزة الاستقبال والتحويل في الجزائر:

لإستقبال البث الفضائي يستلزم وجود هوائية مقعرة و جهاز تحويل واستقبال (**démodulateur**) تبادلي (**analogique**) أو رقمي (**numérique**) أين ندخل فيه بطاقات فك التشفير المغناطيسية التي يمكن تعبئتها بعد انتهاء صلاحيتها. هذه الأجهزة (**démodulateurs**) قد عرفت استيرادا كبيرا بالجزائر نظرا للطلب الهائل عليها من قبل الجزائريين خاصة مع تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات من القرن العشرين والتي انعكست سلبيا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي و الأمني وحتى الثقافي لمعظم الجزائريين[58].

6-4- باقات القنوات الفضائية الفرنسية[59]:

تعتبر باقات القنوات الفضائية الفرنسية **TPS** و **satellite canal**و **+Canal** حتى بداية سنة **2007** هي التي كان يتم استقبالها وقرصنتها بحيث أن **TPS** تقترح برامج القنوات الفرنسية العامة والمتخصصة وأما باقة **satellite canal** فإنها تجمع قنوات متخصصة في الرياضة والإخبار والترفيه وبرامج الأطفال والأفلام والغناء وغيرها، لكن بعد هذا التاريخ و تطورا للتلفزيون الفرنسي و بعد انصهار باقة القنوات **TPS** ظهرت باقة القنوات (**SATELLITE CANAL**) مجانية للقرصنة وظهرت حديثا فقط قنوات أخرى تنظمت في شكل باقات مثل باقة **BIS** التي تضم العديد من القنوات الجديدة و باقة (**MAGHREB+CANAL**) الموجهة للمغرب العربي.

7- ظهور الفضائيات الفرنسية باللغة العربية[60].

ساهمت عدت عوامل داخلية مثل تراجع مونت كارلو الدولية عن عرش المنافسة مع **BBC** وخسارة نسبة لا بأس بها من المستمعين العرب لصالح وسائل إعلامية أخرى. إلى جانب العديد من العوامل الخارجية مثل انطلاق العشرات من الفضائيات المنطوقة بالعربية التي سرقت الملايين من جمهور الإذاعات، كان أولها ولادة قناة الجزيرة، ثم تلاها انطلاق عشرات الفضائيات العربية أو الناطقة باللغة العربية، و ولادت عشرات القنوات المتخصصة (اقتصادية، رياضية، أفلام، غنائية،...الخ)،إذ وجد الجمهور المستهدف نفسه أمام عشرات الخيارات المرئية و المسموعة.

هذا كما قلنا ساهم في فتحت الباب لعودت ظهور إشكالية الإعلام الناطق بالعربية، وبقوة في فرنسا بعد حرب الخليج الأولى و الثانية بسبب ما لوحظ من احتكار بعض القنوات العربية و الأمريكية للساحة الإعلامية في مقابل غياب الصوت الفرنسي عند الشارع العربي. و نظرا لطبيعة العلاقات التاريخية و أهمية المصالح الفرنسية في هذه المنطقة من العالم جعلت المسؤولين و على رأسهم الرئيس السابق جاك شيراك يدقون اجراس الخطر و يعطون الضوء الأخضر لمشاريع إعلامية.

و من أبر المحطات الفضائية الإخبارية الجديدة في حياة الإعلام الفرنسي ظهور قناة **France24** الإخبارية الناطقة بثلاث لغات الفرنسية والانجليزية والعربية.

7-1- فرانس24[61]:

فرانس**24** عبارة عن ثلاث قنوات تلفزيونية مختلفة (بالفرنسية والإنجليزية والعربية) تبث على مدار الساعة. وتندرج مهمة هذه القنوات في إطار القطاع العام؛ وهي عالمية ولها خط تحريري مشترك. وموقع الإنترنت أيضا باللغات الثلاث ويعمل بالطريقة الفرنسية. وصحافيو القنوات الثلاث يعملون معا وكل منهم يضع خبرته رهن إشارة قناته.

تبث فرانس**24** على مدار الساعة ويصل بثها إلى **250** مليون منزل في **177** بلدا في القارت الخمس. ويضاف إلى هذا البث المستمر الذي يصل إلى **71** مليون منزل بفضل اتفاقات بث جزئي بواسطة مقدمي الخدمات التلفزيونية الوطنيين أو الإقليمين. و**19** قمرا صناعيا ينقل على الأقل واحدة من إشارات البث الثلاث لفرانس**24** لضمان تغطية عالمية لبثها ومساهمتها، وتتيح التقاط القناة مباشرة عبر القمر الصناعي أو عبر عمليات بث بواسطة مقدمي خدمات التلفزيونات المدفوعة.

والقناة متاحة عبر الكابل والقمر الصناعي وعلى **ADSL** والهواتف المحمولة والحواسيب اللوحية والتلفزيونات الذكية. وفرانس**24** موجودة أيضا في قلب باقات **TNT** بالعديد من البلدان في كل القارات. ومتاحة أيضا بالمجان في فرنسا باللغات الثلاث وضمن كل الباقات الأساسية لموزعي التلفزيونات عبر الكابل والأقمار الصناعية **ADSL**. ولدينا مشروع تردد مشترك على **TNT** بباريس وضواحيها.هذا و أصبحت فرانس**24** مدرجة في باقات **TNT** في الأراضي الفرنسية ما وراء البحار على نطاق واسع. وبإمكان المشاهدين الفرنسيين أيضا مشاهدة القناة من خلال عوالمها الذكية.

7-2- أورونيوز:

فتحت قناة "أورونيوز" قسم عربي يشغل 20 صحفي عربي من جميع الجنسيات ابتداء من شهر جويلية بعد محاولة قصيرة في 1995 لم تستمر اكثر من سنتين و رغم أن برامج أورونيوز العربية ستهتم أساسًا

بالأحداث الأوروبية إلا أن مدير القناة **"فيليب كايلا"** يؤكد على أن المحتوى لابد أن يراعي خصوصية الـ 250 مشاهد الذين يوجدون في العالم العربي و الـ 15 مليون متحدث بالعربية الذين يعيشون في أوروبا، كما أنها تعول عليهم لمضاعفة نسبة مشاهديها، علما أن فرنسا التي تستقبل في مدينة ليون مقر قناة "أورونيوز" تعتبر أهم ممول لهذه القناة بين الشركاء الأوروبيين[62].

8- خاتمة:

وفي الأخير نقول أن الإعلام الفرنسي رغم تطوره عبر عدة مراحل ومواكبته للمستجدات الحاصلة في الساحة الإعلامية الدولية؛ وتمكنه من فرض نفسه كمنافس قوي، إلا أنه قد عاش أزمة هوية لمحطاته التلفزيونية العامة. كما واجه صعوبات كثيرة منها: الصعوبات المالية المتكررة، والتغييرات التنظيمية العديدة والمتغير مع كل سياسية جديدة مما جعله يعيش أزمة كبيرة في السنوات الأخيرة تمثلت في غياب الصوت الفرنسي – المتمثل في الإعلام الفرنسي الدولي_ في صحافة الإعلامية العالمية بصفة عامة، وفي العربية بصفة خاصة. ففي حين أنه كان مطالبا بتحقيق رسالة الخدمة العامة والأهداف الثقافية السامية على المستوى المحلي؛ كان في الوقت ذاته مطالبا بالمنافسة مع القنوات الأخرى بعد أن دق أجراس وأعطى الإشارة لانطلاق مشاريع اعلامية جديدة في محاولة لاسترجاع مكانته في الساحة الإعلامية.

9- قائمة المراجع المعتمدة في إعداد المقال:

9-1- المراجع باللغة العربية:

9-1-1- الكتب:

1- جون نويل ديبي، **التلفزيون جسر افتراضي فوق المتوسط** , (د.ط)، منشورات زرياب، الجزائر،**2003**.

2- سعدي محمد الخطيب، **<u>التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي و المسموع</u>**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، **2009**.

9-1-2- الرسائل الجامعية:

1- بوسعدة عمر، **الجمهور الجزائري والقنوات الفضائية الفرنسية: الاستقبال والمشاهدة ودورهما في تحقيق الاشباعات دراسة وصفية تحليلية على عينة من سكان الجزائر العاصمة خلال الفترة مابين سنتي2003-2007**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، **2008-2009**.

2- زينب ياقوت، **الأبعاد الإستراتيجية لاستعمال اللغة العربية في الفضائيات الإخبارية الأجنبية (قناة france24 أنموذجا): دراسة وصفية تحليلية خلال، 2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، **2016-2017**.

9-1-3- الدوريات:

1- يري فيديل، إيفا ريبكوفا، ديفيد وورد، وآخرون، تر: حازم سالم، **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا: القسم الثاني خبرات أوربية في تطوير وسائل الإعلام: الفصل الثاني النموذج الفرنسي**، (د.ط)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: سلسلة قضايا الإصلاح(**14**)، (د.م.ن)، (د.س.ن).

2- مخالدي أنيسة، **محطات في تاريخ الإعلام العربي في فرنسا بين واقع الهجرة و ضغوط المنافسة**، جريدة الشروق الأوسط، ع **10789**، السعودية، الخميس **12** جوان **2008**.

3- فاروق إبراهيم علي، **الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاتصال**، مجلة الدراسات الإعلامية، ع**54**، ماي**1993**، (د.م.ن).

9-1-4- النصوص القانونية:

1- القانون رقم **82-652** الصادر في **29** جويلية **1982 حول وسائل الاتصال المسموعة و المرئية**، و المنشور في الجريدة الرسمية في عدد **30** جويلية **1982**.

2- القانون رقم **2003-1365** الصادر في **31** ديسمبر **2003** بشأن التزامات خدمة الاتصالات العامة و فرانس تيليكوم، الجريدة الرسمية أول جانفي **2004**..

3- المادة **47-1** من قانون حرية الاتصال الفرنسي **1986**، المعدلة بالقانون الصادر في **9** جويلية **2004** من قانون الاتصالات الإلكترونية، قبل عام **2004**، كان المجلس الإداري يضم **12** عضوا.

4- المادة **28** من قانون حرية الاتصال الفرنسي لعام **1986**، المعدلة بقانون أول أغسطس **2000**.

9-1-5- المواقع الإلكترونية:

1- الموقع الرسمي للتلفزيون الفرنسي: للمزيد أنظر www.Francetelevision.fr

2- موقع قناة فرانس24، يوم 03-20-2017، سا 18:00، للمزيد أنظر: www.france24.com

3- مقطع من تصريح وزير الثقافة و الاتصالات الفرنسي على موقع قنوات ستاركوم في 2016، للمزيد أنظر: www.starcom.ps/arabic/

4- نهيارا لأسهم البريطانية و الفرنسية مع كشف فضائح مالية جديدة، البيان، 04 جويلية، 2002، يوم: 26 -01- 2015 ، سا 10:10, للمزيد أنظر: www.albayan.ae/last-page/2002-07-04-

-5

http://europa.eu.unt/eurlex/en/consleg/pdf/1989/en-1989L0552-do-001 .pdf, consulté le 13-11-2015, 16:15.

-6www.arte.tv/de , consulté le 07-04-2014,19:05.

9-2- المراجع بغير اللغة العربية:

1- Ahmed Brahiti, Mondialisation en Algérie, Le Soir D'Algérie, 12 novembre, 2002.

2- Ali Slimani, Télévision arabe à l'heure du satellite, El Watan, 24 Mai 1998.

3- cheval François, mondialisation et orientalismes, éditions CNRS, paris, 1984.

4- Madani Lotfi, le télévisions étranger par satellite, revue tiers monde, les télévisions arabes à l'heure du satellite, n° 146, avril- juin, 1996.

5- Rabi ali, la communication en Algérie, équipement des foyers algériens, medias pouvoirs, n°37, avril 1995.

[1] زينب ياقوت، **الأبعاد الإستراتيجية لاستعمال اللغة العربية في الفضائيات الإخبارية الأجنبية (قناة france24 أنموذجا): دراسة وصفية تحليلية خلال 2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2016. ص224.

[2] تيري فيديل وآخرون، **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوربا: القسم الثاني خبرات أوربية في تطوير وسائل الإعلام: الفصل الثاني النموذج الفرنسي**، ترجمة: حازم سالم، (د.ط)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: سلسلة قضايا الإصلاح(14)، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص 168.

[3] زينب ياقوت، **مرجع** السابق، ص 226.

*Office de Radiodiffusion – Télévision Française

[4] سعدي محمد الخطيب، **التنظيم القانوني لحرية الإعلام المرئي و المسموع**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 68.

[5] المرجع السابق، ص 83.

[6] الموقع الرسمي للتلفزيون الفرنسي: للمزيد أنظر RWWW.FRANCETELEVISIONS.F

[7] القانون رقم 82-652الصادر في 29 جويلية 1982 **حول وسائل الاتصال المسموعة و المرئية**، و المنشور في الجريدة الرسمية في عدد 30 جويلية 1982، ص.ص 24-32.

[8] سعدي محمد الخطيب، مرجع السابق، ص 113.

[9] المرجع السابق، ص 83.

[10] تيري فيديل، مرجع **السابق**، ص199.

[11] المرجع السابق، ص200.

[12] تيري فيديل، المرجع السابق،ص175.

[13] جون نويل ديبي، **التلفزيون جسر افتراضي فوق المتوسط** , (د.ط)، منشورات زرياب، الجزائر،2003، ص159.

[14] تيري فيديل، مرجع السابق،ص177.

[15] تيري فيديل،مرجع السابق،ص177.

[16] المرجع السابق، ص177.

[17] المرجع السابق، ص178.

[18] المرجع السابق، ص168.

[19] المادة 47-1 من قانون حرية الاتصال الفرنسي 1986، المعدلة بالقانون الصادر في 9 جويلية 2004 من قانون الاتصالات الإلكترونية، قبل عام 2004، كان المجلس الإداري يضم 12 عضوا.

[20] تيري فيديل، مرجع السابق،ص209.

[21] المرجع السابق، ص 209.

[22] المرجع السابق،ص210.

[23] المرجع السابق، ص201.

[24] المرجع السابق، ص 201.

[25] تيري فيديل، مرجع السابق، ص 202.

[26] المرجع السابق، ص202.

[27] القانون رقم 2003-1365 الصادر في 31 ديسمبر 2003 بشأن التزامات خدمة الاتصالات العامة و فرانس تيليكوم، الجريدة الرسمية أول جانفي 2004، ص9.

[28] تيري فيديل، مرجع السابق، ص203.

[29] المرجع السابق، ص.ص 203.204.

[30] الموقع الرسمي للتلفزيون الفرنسي: للمزيد أنظر rwww.Francetelevision.f

[31] تيري فيديل، مرجع السابق،ص231.

[32] سعدي محمد الخطيب، مرجع السابق، ص 121.

[33] http://europa.eu.unt/eurlex/en/consleg/pdf/1989/en-1989L0552-do-001 .pdf, consulté le 13-11-2015, 16:15.

[34] www.arte.tv/de , consulté le 07-04-2014,19:05

[35] المادة 28 من قانون حرية الاتصال الفرنسي لعام 1986، المعدلة بقانون أول أغسطس 2000.

[37] تيري فيديل، مرجع السابق،ص236.

[38] تيري فيديل، مرجع السابق،ص237.

[39] المرجع السابق، ص.ص 238.239.

[40] تيري فيديل، مرجع السابق، ص240.

[41] المرجع السابق،ص.ص 241.240.

[42] http://www.startimes.com/?t=22048575 ,consulté le 20-02-2010, 23:00.

[43] مقطع من تصريح وزير الثقافة و الاتصالات الفرنسي على موقع قنوات ستاركوم في 2016: االمزيد أنظر إلى /www.starcom.ps/arabic?

[44] نهيارا لأسهم البريطانية و الفرنسية مع كشف فضائح مالية جديدة، **البيان**، 04 جويلية، 2002. للمزيد أنظر: www.albayan.ae/last-page/2002-07-04-1 ، يوم: 26 -01- 2015 ، سا 10:10.

* أورانج (فرانس تيليكوم سابقا) هي أكبر الشركات الفرنسية للاتصالات بإيرادات بلغت 53 مليار يور (76 مليار دولار) في 2008، و تعتبر ثالث أكبر شركة اتصالات في أوروبا، تأسست سنة 1988 بعد تقسيم الشركة الحكومية للبريد و الاتصال، و تم طرح أسهم الشركة للتداول سنة 1996، ثم تعرضت للخصخصة بعد ذلك في عام 2004.

[45] تيري فيديل، مرجع السابق،ص.ص 249.248.

[46] المرجع السابق، ص 149.

[47] المرجع السابق، ص250.

[48] المرجع السابق، ص.ص 251.250.

[49] تيري فيديل ، مرجع السابق،ص 151.

[50] المرجع السابق، ص.ص 153.152.

* هي إحدى كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال اللوجستيات، حيث تملك معرفة متقدمة في العمليات الجمركية و اللوائح التجارية، و مراكز التخزين حول العالم.

[51] تيري فيديل، مرجع السابق،ص 253.

[52] المرجع السابق،ص.ص 255.254.

[53] فاروق إبراهيم علي، **الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاتصال**، مجلة الدراسات الإعلامية،ع54،ماي1993، (د.م.ن)، ص 103.

[54] عمر بوسعدة، **الجمهور الجزائري والقنوات الفضائية الفرنسية: الاستقبال والمشاهدة ودورهما في تحقيق الاشباعات دراسة وصفية تحليلية على عينة من سكان الجزائر العاصمة خلال الفترة مابين سنتي2003-2007**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2008-2009.

[55] Madani Lotfi, **le télévisions étranger par satellite**, **revue tiers monde**, **les télévisions arabes à l'heure du satellite**, n° 146, avril- juin, 1996.

[56] cheval François, **mondialisation et orientalismes**, éditions CNRS, paris, 1984.

[57] Ali Slimani, **Télévision arabe à l'heure du satellite**, El Watan, 24 Mai 1998.

[58] Ahmed Brahiti, **Mondialisation en Algérie**, Le Soir D'Algérie, 12 novembre, 2002.

[59] Rabi ali, **la communication en Algérie, équipement des foyers algériens, medias pouvoirs**, n°37, avril 1995.

[60] أنيسة مخالدي، **محطات في تاريخ الإعلام العربي في فرنسا بين واقع الهجرة و ضغوط المنافسة**، جريدة الشروق الأوسط، ع 10789، السعودية، الخميس 12 جوان 2008، ص 16.

[61] موقع قناة فرانس24، يوم 03-20-2017، سا 18:00، للمزيد أنظر: WWW.FRANCE24.COM

[62] أنيسة مخالدي، **محطات في تاريخ الإعلام العربي في فرنسا بين واقع الهجرة و ضغوط المنافسة**، جريدة الشروق الأوسط، المرجع السابق، ص16.